مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

أزمة الاحتجاجات في فرنسا .. الأسباب والأبعاد

خضير عباس الدهلكي

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

أزمة الاحتجاجات في فرنسا .. الأسباب والأبعاد

خضير عباس الدهلكي *

مقدمة

تستعرضُ هذه الورقة أزمة الاحتجاجات التي شهدتها معظم المدن الفرنسية بعد مَقتل الشاب الجزائري «نائل المرزوقي» على يد أحد أفراد الشرطة الفرنسية، والإجراءات التي قامت بها تجاه المحتجين وطبيعة مواقف الأحزاب السياسية والتداعيات الناجمة عن العنف والشغب وأسباب تدهور وضع الضواحي التي يوجد فيها المهاجرون وجنوحهم للعنف. إذ تمثلُ الاحتجاجات وأعمال العنف التي شهدتها فرنسا مؤخراً التحدي الرابع الذي واجهه الرئيس إيمانويل ماكرون خلال فترتي ولايته الرئاسية، بعد احتجاجات أصحاب السترات الصفراء عامي 2019-2020، والاحتجاجات في شهر آذار من العام الحالي بسبب إصلاحات قانون التقاعد، ثم إضراب جامعي القمامة الذي أُطلق عليه احتجاجات «سلة القمامة»، ليجد الرئيس الفرنسي ماكرون نفسه هذه المرة أمام تحدّي الحفاظ على هيبة الدولة واحترام النظام العام من جهة، وضرورة الحفاظ على السلم والاستقرار المجتمعي ومستقبل الشباب المهمش من جهة أخرى.

وسبق أن توقّع الاتحاد الأوروبي أن تؤثر موجة الاضطرابات الاجتماعية التي أعقبت إصلاح نظام التقاعد على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من العام الجاري. وقال: «إن تراجع التضخّم وتخفيف التوترات الاجتماعية قد يؤديا لانتعاش تدريجي في النصف الثاني من العام» . لكن هذه التوقعات المتفائلة تتعارض مع الوضع الصعب الحالي، فلا يزال التضخّم في فرنسا مرتفعاً في حين بدأ النصف الثاني من العام على وقع احتجاجات عنيفة قد يكلف البلاد الكثير على الصعيد الاقتصادي. ومن المؤكد أن أعمال العنف والاحتجاجات ستنجم عنها تداعيات وانعكاسات على المشهد السياسي والتنافس المحتدم بين القوى والأحزاب السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار والتي لم تتوان في استثمار وتوظيف هذه الأزمات لاستقطاب شرائح اجتماعية بعينها لتعزيز رصيدها الجماهيري وكسب المزيد من المؤيدين والاستفادة من أصواتهم في الانتخابات.

* باحث متخصص في أحازب اليمين المتطرف الأوروبية.

1. أسباب الاحتجاجات وأعمال الشغب

بدأت الاحتجاجات بتاريخ 27 /حزيران /2023، على إثر مقتل شاب من أصول جزائرية يُدعى «نائل المرزوقي»، عندما تعرض إلى إطلاق نار بعد أن أوقفته الشرطة حيث كان يقود سيارة مستأجرة وتجاوز نقطة تفتيش. مما أدى إلى تحوّل العاصمة الفرنسية باريس والعديد من المدن والضواحي في فرنسا إلى بؤرة للاحتجاجات الواسعة والعنيفة بعد خروج آلاف المتظاهرين للاعتراض على عنف الشرطة، على إثر ذلك تداول رواد مواقع التواصل الاجتماعي مقطعاً يُظهر تجاوز الشاب نائل لحاجز الشرطة بسرعة وتعرضه لإطلاق نار من مسافة قريبة، لتنتهي الحادثة باصطدام السيارة بحاجز جانبي، وعدم تمكن الإسعاف من إنقاذ الفتى قبل وفاته. ما تمثلَ بموجة واسعة من الاحتجاجات، انطلقت من ضاحية نانتير قرب باريس، وتداول رواد مواقع التواصل العديد من مقاطع الفيديو التي تظهر فيها مشاهد احتراق بعض المنشآت والسيارات، وفقدان السيطرة على المحتجين في الشوارع. وتداول المغردون مقطعاً فيديوياً يُظهر استعراضاً للأسلحة في أحد الشوارع، بعد نهب أحد محال بيع الأسلحة في مدينة مرسيليا. كما انتشرت مقاطع عديدة لمشاهد اقتحام متاجر علامات تجارية شهيرة وقيام المتظاهرين بأعمال نهب وسلب لهذه المتاجر.

2. ردود الأفعال لمواجهة الأزمة

أ- تمثلَ رد فعلِ الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بالإعراب عن تضامنه وتعاطفه مع عائلة الضحية، وطالب المحتجين بمراعاة الوضع وتهدئة النفس، مؤكداً «على القضاء، الكشف عن الحقيقة وتحديد المسؤوليات، وآمل أن يُنهي عمله سريعاً» وترأس خلية الأزمة التي شكّلها لمواجهة أعمال العنف.

ب- أدانت رئيسة الوزراء الفرنسية إليزابيث بورن الحادث باعتباره «أفعالاً غير مقبولة وأن حكومتها تدرس كل الاحتمالات، وأن الأولوية هي لإعادة (قانون) النظام الجمهوري على كل الأراضي الفرنسية». كما توجهت مع وزير الداخلية إلى بلدية (لاي لو روز) بعد تعرض منزل رئيس البلدية «فانسان جونبران» للحرق من قِبل مجهولين وتعهدت رئاسة الوزارة بالتعامل بحزم مع أعمال العنف، عبر تشديد العقوبات على الذين يستهدفون المسؤولين الحكوميين.[1]

1. احتجاجات فرنسا: كيف تتفاعل الجالية العربية وخصوصاً الجزائرية مع ما يحدث؟ ، متاح على الرابط :
https://www.bbc.com/arabic/trending-66077208

ج- الإجراءات الأمنية تمثلت بنشر نحو (45) ألف من عناصر الشرطة والدرك والإطفاء في الشوارع، مع وحدات النخبة المتخصصة وعربات مدرّعة وطائرات مروحية لتعزيز الأمن في أكبر (3) مدن، باريس وليون (شرقاً) ومارسيليا (جنوباً). وفرضت السلطات الفرنسية في وقت سابق حظراً للتجول الليلي في (20) مدينة.

د- دعت نقابة القضاء في فرنسا إلى تجميد العمل بالقانون الذي يسمح لقوات الأمن بإطلاق النار في حال عدم امتثال الموقوفين، وإنشاء مصلحة تحقيق مستقلة لمراقبة أخلاقيات قوات الأمن. وندد بيان النقابة بإقحام القضاء في قضية مقتل الشاب نائل، قائلاً: «إنه يتعين على القضاء ألا يطفئ ما وصفها بالانتفاضة، وألا يبقى غير فعال في وجه خطاب سياسي ينكر وجود عنف أمني أو تمييز من قبل الشرطة»[2].

هـ- تباينت مواقف الأحزاب السياسية الرئيسة من الأزمة وتداعياتها، فقد طالب الحزب الجمهوري بضرورة تطبيق المثول الفوري للقاصرين، مطالباً الحكومة بتحميل والديّ المعتقلين القاصرين المسؤولية الجنائية، في حال عدم احترام الالتزام القضائي الذي سيخضع له أطفالهم. كما طالب الحزب بإعادة تطبيق قانون «سيوتي» (Ciotti) لمحاربة التغيّب عن المدرسة، الذي تمّ التصويت عليه في عهد الرئيس الأسبق نيكولا ساركوزي، ويمكن أن يصل إلى حد «تعليق أو حتى إلغاء البدلات المدرسية». وقدّم الجمهوريون سلسلة من (34) إجراءً عقابياً وتعليمياً، سيتم طرحها كمشاريع قوانين في الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ، كما تضمنت مطالبهم تشديد قوانين الهجرة ووضعها على جدول أعمال الحكومة. بينما أدان (جان لوك ميلنشون) زعيم حزب فرنسا الأبية أداء الشرطة، وحذرت رئيسة حزب الخضر من تصرف على الطريقة الأميركية لرجال الأمن، فيما أعربت زعيمة حزب التجمع الوطني الفرنسي اليميني المتطرف (مارين لوبان) عن دعمها غير المحدود للشرطة في استعمال العنف ضد المحتجين.

و- طلبت منظمة الأمم المتحدة من باريس «معالجة مشكلات العنصرية والتمييز العنصري في صفوف قوات الأمن»، وهذا يتطلب مراجعة متأنية لتكوين رجال الشرطة والسياسات المقررة في الضواحي، إذ حثَّ مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الحكومة الفرنسية على «معالجة جدية للمشكلات العميقة للعنصرية والتمييز في إنفاذ القانون». وقالت مفوض

2. احتجاجات فرنسا في يومها السادس، الداخلية تبقي على استنفارها الأمني وماكرون يقيّم الأوضاع مع أعضاء حكومته، متاح على الرابط: https://tinyurl.com/227ldxwv

حقوق الإنسان في مجلس أوروبا (دنيا مياتوفيتش): إن أعمال العنف المتفرقة لبعض المتظاهرين أو أفعالاً أخرى مُدانة ارتكبها آخرون خلال التظاهرات، لا تبرر الاستخدام المفرط للقوة من قِبل عناصر تابعة للدولة. بينما تجاهلت المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي الأزمة ولم يصدر عنهما أي بيان بشأن الأزمة.

ز- بخصوص رأي الشعب الفرنسي ومؤيدي الأحزاب السياسية من الأزمة يمكن تلمسه في نتائج استطلاع للرأي، أجرته صحيفة (لوفيغارو) الفرنسية بالاشتراك مع شركة (IFOP) وعلى النحو الآتي:

أولاً- ظهر أن نسبة (69%) من الفرنسيين يؤيدون إعلان «حالة طوارئ» في البلاد بعد أحداث العنف الأخيرة. وأن الغالبية العظمى من الفرنسيين تدين أعمال العنف الجارية من الاعتداءات على مراكز الشرطة وتدمير الممتلكات العامة والخاصة والحرائق، أما بالنسبة للشرطة، فإن (57%) من الفرنسيين يثقون بالشرطة أو يتعاطفون معها، بينما يشعر (32%) من المستطلعين بالقلق أو العداء تجاه الشرطة، و(11%) لا رأي لهم.

ثانياً- بالنسبة لمؤيدي الأحزاب السياسية، فكانت النسب توحي للشرطة بالثقة أو التعاطف لدى (90%) من مؤيدي حزب الجمهوريين، و(84%) من مؤيدي حزب النهضة، و(61%) من حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف، و(60%) من الحزب الاشتراكي، و(35%) من علماء البيئة، و(20%) من حزب فرنسا المتمردة، أخيراً، لدى الشباب ثقة أقل في الشرطة مع (37%) رأي إيجابي بين 24-18 عاماً، مقارنةً بـ (74%) لمن هم في سن (65) وما فوق. وأظهر الاستطلاع أن الزعيمة اليمينية (مارين لوبان) هي الأقل تأثراً من الأحداث التي ضربت البلاد، حيث كشف أن (39%) من المستطلعين راضون عن أدائها ومواقفها، مقابل (33%) للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، و(34%) لوزير الداخلية الفرنسي الحالي[3].

3. تداعيات أعمال العنف والشغب

أ- حصيلة الاحتجاجات وأعمال العنف وفقاً لتقرير وزير الداخلية (جيرالد دارمانان) منذ بدء أعمال الشغب في 27 /حزيران الماضي ولغاية الرابع من تموز، اعتقال الشرطة قرابة (4) آلاف

3. https://www.bfmtv.com/police-justice/mort-de-nahel-sept-francais-sur-dix-favorables-a-l-etat-d-urgence-selon-un-sondage_AN-202306300880.html

شخص، (60%) منهم لا يملكون ملفاً جنائياً، وتتراوح أعمارهم بين 17_18 سنة. اعترف وزير الداخلية الفرنسي بأنّ (90%) من الموقوفين منذ بدء الفوضى وحتى 4 تموز/ يوليو من جنسية فرنسية، في حين تقدَّر نسبة الموقوفين الذين يحملون جنسيات أجنبية بـ(10%) فقط. يشكّل الأطفال القاصرون ثلث عدد المعتقلين المتهمين بإثارة الشغب وتقدر أعدادهم بنحو (1120) قاصراً، وفق وزارة الداخلية الفرنسية ثلثهم من الأطفال.

ب- أضرمَ المحتجون النيران في (23878) طريقاً عاماً و(12031) مركبة، وسُجلت حرائق متفاوتة الشدة في (2508) مبانٍ، منها (273) مبنى خاصّاً (بقوات الأمن، والشرطة الوطنية، والشرطة البلدية، والدرك)، وأُحرقت كلياً أو جزئياً (105) مقار بلدية، وتعرضت (168) مدرسة للهجوم في إقليم إيل دو فرانس، حيث تقع العاصمة باريس وضواحيها، وسُجلت أعمال عنف وشغب في (140) بلدية (10% من بلديات الإقليم)، تضررت بسببها، بنسب متفاوتة، (18) دار بلدية مركزية، و(36) مركز شرطة بلدية.

ج- تقدَّر قيمة الأضرار التي خلّفتها أعمال الشغب أكثر من مليار يورو وقدرت شركات التأمين في فرنسا الفاتورة التي ستدفعها نتيجة الأضرار التي خلفتها أعمال الشغب على خلفية مقتل الفتى نائل، بـ(650) مليون دولار. وقالت (فلورانس لوستمان) رئيسة اتحاد شركات التأمين الفرنسية (فرانس أسورور) في بيان: إن حوالي (90%) من هذه التكلفة تتعلق بـ(3900) ملكية لمهنيين ومجالس محلية تضررت من أعمال الشغب[4]. ويعتبر قطّاع السياحة الأكثر تضرراً نتيجة أعمال العنف إذ نصحت دول عدة من رعاياها بعدم التوجه لفرنسا.

4. الرأي والتحليل

أ- القاسمُ المشترك في معظم حالات الاحتجاج والتظاهر في فرنسا منذ عام 1968، هو اندلاع أعمال عنف وشغب من المحتجين واعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، وصِدامات ولجوء الشرطة للعنف ضد المحتجين والاعتقالات والملاحقات القانونية، وتتفق أغلب التحليلات على تأثير ما يُعرف بالكتل السوداء (Black Blocs) التي تصدّرت وقامت بأعمال الشغب الأخيرة في فرنسا، كما حصل في المرات السابقة ويُقصد بهم الأفراد الذين يتعمدون إخفاء هُوياتهم

4. فرنسا شركات التأمين تقدر تكلفة أعمال الشغب عقب مقتل نائل بقيمة (650) مليون يورو، متاح على الرابط: https://tinyurl.com/227ldxwv

عبر ارتداء أزياء سوداء وقفازات وأقنعة وخوذ أحياناً، بغرض تكوين حشود كبيرة من الأشخاص المجهولين، سريعي الحركة خلال التظاهرات. وغالباً ما يحملون ملابس احتياطية لارتدائها في حالة الاضطرار إلى الهروب. لا يتبنى أفراد الكتل السوداء أيّ تسلسل هرمي ولا أيّ مخطّط تنظيمي أو اتصالي في استراتيجية عملهم، ولا يرتبطون بأيّ تنظيم سياسي أو نقابي، ولا يعترفون بمنطق القيادة عليهم لأيّ شخص، ويشتركون في استخدام العنف الجماعي خلال الاحتجاجات ضدّ رموز الدولة والنظام (الشرطة والدرك والمباني الإدارية...) ورموز الرأسمالية (المصارف، شركات التأمين، دور الأزياء الكبرى، المحالّ التجارية...).

ب- أثبتت أحداث الشغب الأخيرة في المدن الفرنسية واحتجاجات شهر آذار/ مارس المنصرم فضلاً عن احتجاجات السترات الصفراء والحركة الطلابية لعام 1968، إن ما يجمع أفراد الكتل السوداء ليس كونهم مهاجرين أو من أصول غير فرنسية، بل تبنيهم فكراً تغلب عليه الأفكار اليسارية الثورية التحررية المتطرفة أحياناً وغير المرتبطة بحزب أو حركة سياسية بعينها، إذ تُبنى فلسفتهم على الاعتقاد بأنّ العنف هو الطريقة الناجعة لإيصال مطالبهم وتحقيقها، وهم يعتبرون أن التظاهرات السلمية المطلبية وسيلة غير فعالة وغير مجدية في تجنب تراكم الشعور بالظلم والتهميش[5].

ج- التعصّب والسلوك العنصري ضد المهاجرين وحرمانهم من العمل والحياة الكريمة. والكثير يتذكر مقولة الشاب المسلم على قناة الجزيرة حين ثارت الضواحي الباريسية وأحرقت في 2005 عندما قال: «إن كان اسمك عبدول فلن يعطوك عملاً»، ومن الجدير بالذكر أن الفرنسيين أنفسهم يعترفون بعنصرية شرطتهم ووحشيتها، ولا تعترف أيّ من حكوماتهم بذلك وقد عاشت فرنسا في حينها على وقع احتراب داخلي محلي طيلة (21) يوماً، انتهى يوم 8 / نوفمبر/ تشرين الثاني 2005، مُخلِّفا (1500) سيارة محروقة و(274) مدينة منكوبة بعد فرض حالة الطوارئ، وتشيرُ البيانات أن قتلى الشرطة الفرنسية معدله (٤٤) فرداً سنوياً أغلبهم من السود والعرب[6].

د- لو ألقينا نظرة فاحصة على ظاهرة الاحتجاج الاجتماعي في فرنسا، فإننا سنجد تاريخاً حافلاً بكل أنواع الاحتجاجات منذ حَراك الاحتجاجات المدنية والطلابية عام 1968، وتظاهرات

5. أبطال الشغب في فرنسا: من هم أفراد الكتل السوداء «Black Blocs»؟، متاح على الرابط:
https://tinyurl.com/2ceut2mt

6. Why France Is Burning, Available at the link, https://foreignpolicy.com/2023/07/03/france-riots-police-brutality-violence/ ,

أحياء الضواحي عام 2005، وتظاهرات حركة «السترات الصفراء» 2020-2019، إلى الاحتجاجات ضد «إصلاحات» المعاشات التقاعدية خلال هذا العام، فإن هذا يؤكد وجود أزمة حقيقية على المستوى الاجتماعي والثقافي الفرنسي وثمة أسباب تدفع المواطنين الفرنسين إلى الغضب وتأجج العداء ضد السلطة، وأفضل وصف لهذه الاحتجاجات يمكن وصفها باضطرابات اجتماعية حادة.

هـ- منذ عام 2005، ولغاية الآن لم تنجح السياسات الحكومية الفرنسية في معالجة أوضاع الأحياء الشعبية والمهمشة، وهذا يؤكد فشل نموذج الاندماج لمواطنين من أصول أجنبية، أو اعتبار الجيل الفرنسي الجديد الناشئ في هذه الأماكن بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية. إن المصالحة بين المجتمع المهمش والدولة، وعدم الاستغلال السياسي والمزايدة لمصالح انتخابية، وإصلاح نموذج الاندماج وتعزيز مفاهيم المواطنة والمساواة، ورفض التمييز وإعادة النظر بأوضاع الضواحي، تمثل شروطاً ضرورية لتفادي الأسوأ واحتواء موجات العنف المدني[7]. ففي فرنسا، يعيش (5.2) مليون شخص في أحياء فقيرة، أي نحو (8%) من السكان، وفقاً لبيانات معهد الإحصاء الوطني لعام 2023. وإن (23.6%) من سكان هذه الأحياء لم يولدوا في فرنسا، مقارنة بـ (10.3%) في بقية البلد، ووفقاً لبيانات المعهد يعاني المهاجرون وخاصة من أصول غير أوروبية من وضع سيء في سوق العمل، حيث بلغ معدل البطالة (13%) في عام 2021 (مقابل 8% لجميع السكان)[8].

و- فضلاً عن المشكلات أعلاه، فإن مشكلة التخطيط العمراني لهذه الضواحي، كالشقق المتواضعة والشوارع الكبيرة تضيف سبباً آخراً لعدم الاستقرار والفوضى في الضواحي، ومن ناحية أخرى، تنازلت الهيئات والسلطات المشرفة على إسكان المهاجرين عن الفكرة الأصلية القائلة بوجوب فرض الاختلاط والتعايش بين الإثنيات المختلفة (بما فيها ما يسمى بالسكان الأصليين)، واستسهلت تسكين أبناء الإثنيات معاً في شوارع أو أحياء تكون لهم، أنفقت فرنسا بين 2004_2020 مبلغ (12) مليار يورو على برنامج سياسة المدينة، وخصصت (12) مليار يورو إضافي لبرنامج ثانٍ يُنفذ حتى عام 2030. لكن ما يمنح للضواحي والمناطق الريفية من موارد هو أقل بـ(4) أضعاف مما يقدم لأيّ مكان آخر، بالمقارنة بعدد السكان. هذا يعكس فشل السياسات

7. احتجاجات فرنسا...معضلة الأحياء المنسية وشباب الضواحي، متاح على الرابط:
https://www.majalla.com/node/294661/

8. لمزيد من التفاصيل الرجوع للإحصاءات المنشورة على الموقع الإلكتروني لمعهد الإحصاء الوطني الفرنسي على الرابط:
https://www.insee.fr/en/information/2384677

الحكومية في مجال الإسكان، وكذلك فشل السياسة الوطنية في معالجة انعدام المساواة. وغياب الإرادة السياسية في إصلاح وتغيير الواقع. في عام 2018، رفض الرئيس ماكرون تقريراً إصلاحياً للمناطق الشعبية يتمحور حول التعليم والعمل ومكافحة التمييز، بما يتجاوز مفهوم تحديث المدن بالشكل الذي هو عليه الآن[9].

ز- للقوانين المشددة انعكاسات سلبية –فعلى سبيل المثال– قانون «كازينوف 2017» نسبة لوزير الداخلية برنارد كازينوف الذي يتمثل في المادة L.435-1)) من قانون الأمن الداخلي الفرنسي ويسمح هذا القانون لعناصر الشرطة الفرنسية بإطلاق النار على الأفراد في حال رفضوا الامتثال لأوامرهم، في حال الدفاع عن النفس. وتعهدَ الوزير في حينه، بتغيير القانون الخاص باستخدام الأسلحة النارية من قِبل الشرطة، علماً أنه تم تمرير هذا القانون بعد سلسلة من الهجمات الإرهابية التي شهدتها فرنسا في حينه، ففي الفترة ما بين مارس/آذار 2017، وأكتوبر/تشرين الأول 2022، قتلت الشرطة الفرنسية (25) شخصاً، مقابل (4) فقط تم الإجهاز عليهم في الفترة ما بين يوليو/تموز 2011، وفبراير/شباط 2017، ويرجع السبب في هذه الزيادة الواضحة إلى قانون عام 2017[10].

ح- الخطاب العنصري والمتطرّف المعادي للآخر ولا سيَّما المهاجرين المسلمين الذي تتبناه وسائل الإعلام والصحافة الفرنسية التي تنشر باستمرار المقالات التي تربط بين الهجرة والعنف، بما فيها تصريحات سياسيين ومنتخبين من الأحزاب اليمينية واليمينية المتطرفة يشككون في صدق ولاء الفرنسيين من أصول مهاجرة ولكنهم لا يشيرون للمشكلات التي يعاني منها المهاجرون. وشاعت خطابات الترويع من المهاجرين المسلمين وتعالت شعارات «الإحلال» وكأن الهجرة عمل منظم موجّه من قِبل المسلمين لاحتلال أوروبا.

ط- تنامي تأثير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي التي أدت دوراً واضحاً في تأجيج الموقف؛ فجريمة قتل الشاب نائل المرزوقي تمت تغطيتها ومشاركتها عبر الإنترنت ومشاهدتها من قِبل عشرات الآلاف على منصّات التواصل الاجتماعي مثل التيك توك، والسناب شات، وتويتر. كان له الأثر الكبير في تصاعد أعمال التخريب والعنف ضد الممتلكات العامة والخاصة.

9. احتجاجات فرنسا. الأسباب والمآلات متاح على الرابط: https://ecss.com.eg/35019

10. تحديات مُتتالية.. قراءة في احتجاجات فرنسا المُتصاعدة بعد مقتل الشاب «نائل»، متاح على الرابط: https://ecss.com.eg/34937/

الخاتمة

1. من خلال استعراض أسباب هذه الأزمة وسابقتها من تظاهرات، يمكن القول: إن فرنسا تواجه أزمة اجتماعية وثقافية حادة تنجم عنها تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية وهذه الأزمة لها جذور تاريخية ناجمة عن سياسات وتشريعات وقوانين لا تخلو من نكهة عنصرية من الصعب تجاوزها بارتجال القوانين دون معالجة الأسباب الحقيقية والتعامل معها بشجاعة وموضوعية. وعلى النظام السياسي أن يتحلى بالشجاعة ليعترف بأن الأزمة الحالية لها جذور تاريخية من خلال ممارسة التهميش للفرنسيين من أصول أفريقية، وخاصة المسلمين منهم، والتعامل معهم وفقاً لرؤية أمنية ترتكز جوهرياً على قانون الإرهاب، خلافاً لقوانين معاداة السامية وحماية المثليين. وأن الاستمرار بسياسة التمييز العنصري واستفزازها وتهميشها للجاليات العربية والمسلمة، ستُفسح المجال حصراً لتفوّق العرق الأبيض الفرنسي والأوروبي، وتنشئة أجيالاً علمانية معادية للأجانب لا سيَّما المسلمين وقيمهم وثقافتهم وهُويتهم.

2. تُعدّ السلوكيات العنصرية المتجذِّرة لأفراد الشرطة، والسياسة الأمنية الفرنسية التي تتعامل مع المهاجرين بوصفهم مجرمين أو مشتبهاً بهم من الأسباب الرئيسة في تأجيج العنف ولجوء المتظاهرين للاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، الخلاصة أن المقاربات الأمنية وحدها لا تكفي لمعالجة قضايا ذات طابع سياسي واجتماعي تتعلق بطبيعة البنى الاجتماعية والطبقية وعلاقات القوى، التي تؤطر الجماعات المختلفة من المواطنين، بل على النقيض من ذلك يمكن أن تُفضي هذه المقاربة الأمنية لمزيد من المشكلات الاجتماعية كعسكرة قوات حفظ الأمن وزيادة تسليحها والدعم اللوجستي لمواجهة المتظاهرين والاحتجاجات أو تحرير قوات الأمن من قيود وضوابط إطلاق النار.

3. إن المستفيد الأول من أعمال العنف وقيام المحتجين من أبناء الضواحي بمهاجمة المؤسسات العامة بما فيها مركز الشرطة ودوائر البلدية والممتلكات الخاصة ونهب محتوياتها، هي القوى والأحزاب اليمينية المتطرفة وفي مقدمتها حزب التجمع الوطني الفرنسي الذي سيسعى لإثبات وجهة نظره وطروحاته بشأن عدم ولاء أجيال المهاجرين للدولة الفرنسية وأن الهجرة هي سبب مشكلات فرنسا، وبالتالي، ستتعرض القوى والأحزاب السياسية المعتدلة لمزيد من الضغوط لتبني مواقف يدعو لها اليمين المتطرف، وفي ضوء ما تقدم نوصي بالمقترحات الآتية:

أ- بغية تفويت الفرصة على اليمين المتطرف في استثمار أزمة الاحتجاجات، على النظام السياسي الفرنسي والقوى والأحزاب السياسية المعتدلة تبنّي استراتيجية جديدة لملف الهجرة وتصحيح العلاقة بين أجيال المهاجرين والدولة الفرنسية، وبناء الثقة بين الطرفين من خلال تبنّي برنامج وطني لمناهضة العنصرية ضد الأجانب بمشاركة المؤسسات الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني والناشطين من الجاليات المسلمة، وإدارة النقاش حول هذه القضية مع القوى السياسية والرأي العام وجماعات الضغط المختلفة بكل توجهاتها.

ب- ضرورة مراجعة بعض القوانين المشددة ومنها التعديل القانوني (قانون كازينوف 2017) الذي يقضي بالسماح لرجال الشرطة بإطلاق النار واستخدام السلاح بحجة الدفاع عن النفس والذي أدى إلى زيادة حوادث إطلاق النار القاتلة ضد المركبات بمقدار خمسة أضعاف، إذ قُتل في العام الماضي (13) شخصاً بالرصاص في سياراتهم وغالبية الضحايا من ذوي البشرة السوداء أو أصول عربية.

ج- قيام الحكومة الفرنسية بوضع الخطط والبرامج التي من شأنها اجتثاث السلوكيات العنصرية ورواسب التمييز من كلّ العاملين في أجهزة الدولة لتهيئة الأجواء المناسبة لبناء استقرار حقيقي يضمن الرخاء للمجتمع دون تمييز عرقي أوديني.

د- تبنّي برنامج لإعادة تأهيل رجال الشرطة المرشحين للعمل في الضواحي والأحياء التي يقيم فيها المهاجرون، من خلال تزويدهم بمعلومات ومعارف وثقافة إنسانية وأخلاقية تناقض الصورة النمطية السلبية لديهم عن هذه المناطق.

هـ- على الدول والمنظمات العربية والإسلامية متابعة أوضاع الجاليات العربية والمسلمة، ورصد الانتهاكات والجرائم التي تتعرض لها، وبذل جهود رسمية وشعبية وممارسة الضغوط على الحكومة الفرنسية باتجاه معالجة أوضاع الجاليات المسلمة والمهاجرين واحترام حقوقهم ومعاملتهم معاملة إنسانية دون تمييز.